التنمية فى مصر بين الماضى والحاضر والمستقبل

محمود عبد الحى*

المقدمـــة:-[1]

آخذين فى الاعتبار الحالة الراهنة فى مصر ما بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١[2]، ومستدعين إلى الذاكرة أن الحديث عن التنمية فى مصر أوشك عمره على بلوغ سن التقاعد فى مصر (وقد بدأ رسميا مع برنامج السنوات الخمس للتصنيع الذى انطلق عام ١٩٥٧)، فإننا نعتذر للقارئ أننا مضطرون حتى الآن لمعاودة الاهتمام بقضية التنمية فى مصر بينما كان المفروض أن تكون هذه التنمية قد تحققت فى هذا البلد لو أخذت أمورها بإرادة وطنية واعية وبالجدية الواجبة من الحكومات المصرية المتعاقبة ومن الشعب المصرى، ولكن ذلك لم يتحقق لأسباب عديدة ربما يستشف الكثير منها من عنوان اللقاء الفكرى الذى تأتى هذه الورقة الخلفية فى إطاره.

حقا جرت فى الواقع الاقتصادى المصرى تطورات عديدة فيها الكثير من الإيجابيات كما فيها الكثير من السلبيات، ولكنها لم ترق بحال من الأحوال إلى تحقيق التنمية فى مصر لا فى بعدها الاقتصادى المحدود ولا فى بعدها الشامل لكل أبعاد الحياة المجتمعية.

فأيا كان هذا البعد، ينصرف تحقيق التنمية لدينا إلى بلوغ تلك الحالة التى يكون فيها المجتمع قادرا ليس فقط على تحقيق نمو متواصل فى المجال، أو المجالات، محل التنمية وإنما أيضا، وربما بدرجة أهم، يكتسب القدرة الذاتية على تقديم الحلول الناجعة لما يعترض مسيرته من مشكلات واختناقات ومعوقات وأزمات والخروج منها فى أسرع وقت إلى قدرة أكثر ارتقاءً على النمو ومواجهة ما قد يستجد من هذه المشكلات والمعوقات والأزمات ... فهل تحقق ذلك فى مصر؟ نترك الإجابة للقارئ، وربما يكون فيما يلى من هذه الورقة، علاوة على أوراق أخرى سطرت صفحاتها كوكبة من المشاركين فى هذا اللقاء الفكرى، ما يعين القارئ على الوصول إلى إجابة موضوعية على هذا السؤال.وقد كلفت بهذه الورقة من الأستاذ الدكتور خضر عبدالعظيم، مقرر اللقاء والمنظم الرئيسى لأعماله التى ستنشر فى عدد خاص من المجلة المصرية للتنمية والتخطيط (عدد يونيو ٢٠١٣)، على أساس أنها ستكون فى المحور الاقتصادى وسأحاول جاهدا أن تكون كذلك وإن كنت لا أقطع سوى انها لن

---

* أ.د. محمود عبد الحى :مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية –بمعهد التخطيط القومى .

تضع حدا فاصلا بين الاقتصاد وكافة جوانب الحياة المجتمعية علاوة على محاولة توضيح ما يتصل بموضوع هذا اللقاء من بعض المفاهيم ... ولنبدأ بهذه المفاهيم.

أولا: الزمن التنموى وارتقاء التقدم التنموى والإبداع التنموى

على الرغم من أن صك اصطلاح "الزمن التنموى" يبدو جديدا على الأسماع، حتى لكثرة من المتخصصين فى الدراسات التنموية ومن بينهم كاتب هذه السطور، إلا أن مضمون هذا الاصطلاح لا يبدو منفصلا عن مفهوم التنمية ذاتها، حيث ينصرف هذا المفهوم إلى عمل إرادى واع وفق مناهج وخطط تستهدف ليس فقط إزالة عقبات الانطلاق فى معراج النمو والتقدم وإنما أيضا، وربما بالدرجة الأولى، عبور الفجوة العميقة بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، مع اكتساب – على نحو ما أشرنا حالا - قدرة ذاتية على تقديم الحلول الناجعة لما يعترض مسيرة النمو المتواصل فى كافة جوانب الحياة المجتمعية من مشكلات واختناقات ومعوقات وأزمات والخروج منها فى أسرع وقت إلى قدرة أكثر ارتقاءً على النمو ومواجهة ما قد يستجد من هذه المشكلات والمعوقات والأزمات. وبداهة لا يمكن تحقيق ذلك إلا باختصار الزمن بحيث تحقق الدول النامية فى غضون بضعة عقود ما أنجزته الدول المتقدمة فى قرون من الزمن ... ومن ثم ينصرف مضمون الزمن التنموى إلى زمن تتكافأ فيه وحدة الزمن، مُقيمة بمنجزاتها فى الدولة صارمة الالتزام بتحقيق التنمية، مع عديد من وحدات الزمن التى تحققت فيها نفس المنجزات – أو ما يضاهيها فى الأثر الإنمائى المتواصل- فى الدول المتقدمة.

أما عن ارتقاء التقدم التنموى فيمكن أن نحدد له مضمونا ينصرف إلى أمرين **أساسيين: أولهما**، أن هذا الارتقاء يحدث من خلال تجنب المثالب (التى بلغت حد المآسى فى كثير من الحالات) الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى وقعت فيها الدول السابقة إلى تحقيق التنمية (أى الدول المتقدمة) مع الانتقال من مرحلة إلى أخرى من مراحل هذه التنمية، فعلى سبيل المثال لم يعد مقبولا الدفاع عن تدنى أجور العمال الزراعيين والصناعيين، وقسوة ظروف العمل وغياب الرعاية الصحية والاجتماعية – على نحو ما حدث فى المراحل المبكرة للتنمية فى كثير من الدول المتقدمة - باعتبار أن ذلك يعظم من أرباح أرباب الأعمال، ومن ثم يزيد من قدرتهم على الادخار والاستثمار بما يساعد على سرعة تحقيق التنمية. وثانيهما، أن ارتقاء التقدم التنموى يرتبط طرديا بمستويات ما يكتسبه المجتمع محل التنمية من قدرات ذاتية ومعارف وعلوم، وتطبيقاتها فيما يعرف بالتكنولوجيا المتقدمة، للتغلب على ما يعترض مسيرة التنمية والتقدم من مشكلات وعقبات.وأخيرا فإن الإبداع التنموى يتمثل فى الفعل المجتمعى[٣] الذى ينطوى على جديد غير مسبوق فى عملية

التنمية سواء من حيث أهدافها أو وسائلها أو كيفية توظيف الوسائل لتحقيق الأهداف، أو كلها مجتمعة، بحيث تكون النتائج أفضل ما يمكن من حيث تحقيق أهداف التنمية الشاملة فى كل جوانب الحياة المجتمعية. ولعل هذا المفهوم الذى نطرحه عن الإبداع فى مجال التنمية يكون مدعاة للأصوات الصاخبة حاليا فى الحديث عن الإبداع فى مصر أن تتجاوز فى ذلك مجرد قصر الإبداع على الأعمال الفنية (من سينما ومسرح وبرامج ساخرة أو كوميدية) إلى الاهتمام بالإبداع فى مجالات بناء الحياة المجتمعية بكل أبعادها وخاصة تلك التى تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبحث والتطوير بما ينطوى عليه من استيعاب للعلوم وتطبيقاتها فى مختلف المجالات بحيث يتم تجاوز "نقل أو استيراد التكنولوجيا" إلى المساهمة فى إنتاج التكنولوجيا المتقدمة.

ويلاحظ أن المفاهيم التى نطرحها للزمن التنموى وارتقاء التقدم التنموى والإبداع التنموى تشترك جميعها فى الحاجة الملحة إلى تنمية القدرات الوطنية، لأى بلد يجتهد للخروج من إسار التخلف واللحاق بركب التقدم، فى استيعاب أحدث ما توصل إليه العلم فى مجالاته المختلفة، أساسية كانت أم بيولوجية أم اجتماعية أم سلوكية، وتوظيف ما يتصل بها من تطبيقات تكنولوجية متقدمة تسهم فى التنمية الكمية والنوعية لمخرجات عمليات التنمية فى مختلف جوانب الحياة المجتمعية[٤]. ولا يتأتى تحقيق ذلك دون العمل على تنشيط وتزكية "الخيال التنموى" الذى لا يعد من تهويمات العقل بقدر ما يعد تصورات تفتك نفسها من جمود الواقع وقيوده إلى رحاب أوسع ترخى هذه القيود وتكثف وتفعل العناصر الديناميكية فى هذا الواقع للانتقال به إلى مستويات أكثر ارتقاءً وتقدما.

وننتقل الآن إلى محاولة تناول موضوع هذا اللقاء (مأزق التنمية فى مصر ... أنساق القيم نموذجا) من منظور محوره اقتصادى بالأساس ولكنه مندمج عضويا بأبعاد سياسية اجتماعية وتعليمية وثقافية وإعلامية ودينية بحكم الوزن المعطى لأنساق القيم فى موضوع هذا اللقاء، وهو وزن ظل مغيبا فى معظم ما تم حتى الآن من دراسات حول أداء الاقتصاد المصرى بمنجزاته وعثراته.

ثانيا: البعد الاقتصادى لمأزق التنمية فى مصر وعلاقته بأنساق القيم

يتحصل البعد الاقتصادى فى حياة أى مجتمع، وفى ظل أى نظام، فى كل ما يعتمل داخل هذا المجتمع، وفى علاقاته مع غيره من المجتمعات، من خطط وسياسات وتشريعات وقواعد تنظيمية وإجراءات تدور كلها فى فلك تحديد الإجابات المناسبة

لهذا المجتمع عن الأسئلة الثلاثة الأساسية[٥]: ماذا يتم إنتاجه؟ وكيف يتم هذا الإنتاج؟ ولمن يكون الإنتاج؟

وسوف نحاول فى هذه الورقة الموجزة التعرف على مأزق التنمية فى مصر عبر تحليل نقدى مختصر لمسار هذه التنمية بين الماضى والحاضر مع تركيز خاص على أنساق القيم التى صاحبت هذا المسار، وذلك بمنهجية تتخذ من الأسئلة الثلاثة، المشار إليها حالا، محورا رئيسيا لهذا التحليل. ثم بعد ذلك نعتمد نفس هذا المحور دليلا لمحاولة رسم صورة مستقبلية أفضل لمسار التنمية فى مصر على أساس أنساق من القيم تصوب هذا المسار وتجعله أكثر ملاءمة لسرعة الإنجاز والدخول فى عداد الدول المتقدمة.

١-٢ نظرة على مسار التنمية فى مصر بين الماضى والحاضر

بدأت قضية التنمية الاقتصادية تظهر بوضوح فى الأدبيات الاقتصادية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وما ترتب عليها من ظهور ما عرف بالدول المتخلفة على الساحة الدولية بفعل خروج معظم هذه الدول من تحت مظلة الاستعمار التقليدى ورغبتها فى الفكاك من قبضة التخلف الذى فرضته عليها الدول المُستَعمِرة.

وبالنسبة لمصر نلاحظ أنه على الرغم من أن الحركة الوطنية فى مصر استطاعت بعد ثورة ١٩١٩ أن تنتزع لمصر اعترافا بها كدولة مستقلة ذات سيادة منذ تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، إلا أنه كان استقلالا منقوصا إلى حد بعيد لاستمرار إحكام الاحتلال البريطانى قبضته على إدارة شئون البلاد.

ومع ذلك فإن زخم الحركة الوطنية المصرية أفلح إلى حد بعيد فى استدعاء وتعميق البعد الاقتصادى الوطنى كركيزة أساسية فى الكفاح ضد السيطرة الاستعمارية البريطانية على مصر، وقد بدأ ذلك بما يزيد عن عقد من الزمان قبل تصريح ٢٨ فبراير المشار إليه حالا، وكان للمصرى العظيم "طلعت حرب" الدور الرائد فى ذلك، "ففى عام ١٩١١ قدم طلعت حرب رؤيته الفكرية واجتهاداته النظرية عن كيفية إحداث ثورته الثقافية وذلك من خلال كتابه "علاج مصر الاقتصادى وإنشاء بنك للمصريين". وفى عام ١٩١٢ قدم طلعت حرب كتابه "قناة السويس" لتفنيد دعاوى انجلترا وفرنسا لتمديد عقد احتكار القناة لمدة ٤٠ سنة أخرى بعد الـ ٩٩ سنة التى تنتهى فى عام ١٩٦٨، وقد نجحت حملة طلعت حرب فى القضاء على هذا المخطط الاستعمارى فى مهده ... وقد انعقد مؤتمر وطنى عام ١٩١١ للنظر فى مشكلات مصر الاجتماعية وقرر المجتمعون تنفيذ فكرة طلعت حرب فى إنشاء بنك مصر ولكن ظروف الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٩) أخرت هذا التنفيذ بحيث لم

يتم إنشاء بنك مصر إلا بعد انتهائها، حيث احتفل بتأسيس البنك مساء الجمعة ٧ مايو ١٩٢٠"[٦]. وتواصلت الجهود الاقتصادية الرائدة لتجعل بنك مصر يلعب دور الشركة القابضة التى أنشأت العديد من المشروعات والشركات التى غطت معظم، إن لم يكن كل، الأنشطة الصناعية فى مصر ما قبل "ثورة يوليو ١٩٥٢"[٧].

هذه الخلفية التاريخية توضح أن "ثورة يوليو ١٩٥٢" عندما تبنت التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف وطنى عام، منذ طرح برنامج السنوات الخمس للتصنيع عام ١٩٥٧، لم تبدأ من فراغ وإنما من قاعدة عريضة من الصناعات التى تم إنشاؤها وساعدت بلا شك فى وضع هذا البرنامج، والبدء فى تنفيذه، ثم فى التحول إلى وضع وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠-١٩٦٥/٦٤) للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تعد أنجح الخطط القومية المصرية فى نظر الكثرة الغالبة من المهتمين بدراسة وتحليل التطور الاقتصادى الاجتماعى المصرى ... وعلى الرغم من أن الفترة من ١٩٦٦/٦٥ إلى ١٩٨٢/٨١ شهدت تراجعا كبيرا فى الأخذ بنهج التخطيط القومى الشامل، إلا أنه لا يمكن للمتابع للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التى اتبعت خلال تلك الفترة ألا يلاحظ استمرار تصدر قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية اهتمامات الحكومات المتعاقبة وإن تباينت رؤاها وسياساتها فى التعامل مع هذه القضية، ومن ثم تباينت النتائج التى حققتها.

ثم كانت العودة إلى نهج التخطيط القومى الشامل (باختلافات جوهرية عن التخطيط القومى الشامل فى النصف الأول من ستينات القرن المنصرم) اعتبارا من الخطة الخمسية الأولى[٨] (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦)، وظل هذا النهج مستمرا حتى الآن (حيث توشك على الانتهاء الخطة السنوية الأولى من الخطة الخمسية السابعة ٢٠١٣/١٢-٢٠١٧). وظلت، وما زالت، قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضا فى بؤرة اهتمام خطط وسياسات وإجراءات الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٨٣/١٩٨٢، بل وتطور محتوى هذه القضية إلى المفهوم الأرحب للتنمية البشرية من بداية الخطة الخمسية ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦.

تثير هذه الإطلالة السريعة على مسار الاقتصاد المصرى من حيث إدارته بالتنقل بين المبادرات الخاصة، ثم التخطيط القومى الشامل فى ظل سيطرة الدولة (بصفة مباشرة وغير مباشرة) على وسائل الإنتاج والتوزيع، ثم التخفيف من هذه السيطرة بإتاحة فرص محكومة ولكنها كانت واسعة للمبادرات الفردية خلال ما عرف بفترة الانفتاح الاقتصادى، مع العودة إلى التخطيط الشامل فى ظل سيطرة مباشرة على قدر من وسائل الإنتاج - تراجع كثيرا بفعل ما عرف بالخصخصة – مع إطلاق

العنان للمبادرات الفردية والعمل بسرعة على التحول لاقتصاد السوق ... ومن المؤكد –على الأقل من منظور الأهداف والخطط والبرامج والسياسات التى تبنتها الحكومات المصرية المتعاقبة منذ ما بعد "ثورة يوليو ١٩٥٢"- أن كل هذه التحولات كانت فى إطار السعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن المؤكد أيضا أن الواقع الاقتصادى الاجتماعى المصرى شهد تطورات عديدة امتزج فيها الكثير من الإيجابيات مع الكثير من السلبيات. ولكن هذه التطورات لم ترق بحال من الأحوال إلى تحقيق التنمية فى مصر لا فى بعدها الاقتصادى المحدود ولا فى بعدها الشامل لكل أبعاد الحياة المجتمعية (أو التنمية البشرية تمشيا مع المفهوم الأحدث)، فلماذا لم تحقق مصر التنمية بحيث يصبح المجتمع المصرى قادرا على تحقيق نمو متواصل فى المجال، أو المجالات، محل التنمية مع اكتساب القدرة الذاتية على تقديم الحلول الناجعة لما يعترض مسيرته من مشكلات واختناقات ومعوقات وأزمات والخروج منها فى أسرع وقت إلى قدرة أكثر ارتقاءً على النمو ومواجهة ما قد يستجد من هذه المشكلات والمعوقات والأزمات؟

لا يصلح تقليد التجريد المتبع فى دراسة علم الاقتصاد (والمتلخص فى فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها)، ولا تجريد البعد الاقتصادى من باقى أبعاد الحياة المجتمعية الأخرى، فى البحث عن إجابة لهذا التساؤل، فمثل هذه الإجابة لا بد وأن تستجمع كل هذه الأبعاد ... وإذا كان هذا الملتقى الفكرى قد اجتهد لتحقيق ذلك من خلال محاوره المختلفة، فإن ذلك ليس بمانع على من يكتب فى أى من هذه المحاور أن يتعرض، ولو بنظرة طائر، لما يراه وثيق الصلة من المحاور الأخرى كلها أو بعضها ... ومن ثم ننتقل الآن لمحاولة الإجابة على التساؤل: لماذا لم تتحقق التنمية فى مصر حتى الآن؟ أو بتعبير آخر لماذا نتحدث الآن عن مأزق التنمية فى المجتمع المصرى المعاصر؟ وذلك من خلال محور رئيسى يتمثل فى البعد الاقتصادى الذى نعتمد فى تحليله على الأسئلة الثلاثة:

ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن يكون الإنتاج؟

٢-٢ المضمون الاقتصادى الاجتماعى لهذه الأسئلة

ينصرف مضمون السؤال الأول (ماذا ننتج؟) إلى تخصيص الموارد المتاحة بين مجالات الإنتاج المختلفة وفقا لتفضيلات المجتمع بشأن السلع والخدمات التى تشبع حاجاته الإنسانية، بينما ينصرف مضمون السؤال الثانى (كيف ننتج؟) إلى الاختيار بين أساليب الإنتاج (أى التكنولوجيات) البديلة الممكن توظيفها لإنتاج ما يتقرر إنتاجه من السلع والخدمات. أما السؤال الثالث والأخير فينصرف إلى تحديد المستفيدين بما يتم إنتاجه من السلع والخدمات، أو بتعبير آخر فإن هذا السؤال يتعلق بتوزيع السلع

والخدمات بين من ساهموا فى إنتاجها (التوزيع الأولى) كما يتعلق أيضا بعمليات إعادة التوزيع (جبرية كانت من خلال السياسة المالية للدولة بصفة أساسية، أم طوعية من خلال أعمال التكافل الاجتماعى استجابة لقيم دينية وأخلاقية وإنسانية) والتى من شأنها توسيع قاعدة المستفيدين بالسلع والخدمات التى يتم إنتاجها.

وليس من العسير إدراك أن آليات الوصول لإجابات عن هذه الأسئلة الثلاثة تختلف باختلاف النظم الاقتصادية من جهة، وباختلاف انتماء الدولة إلى مجموعة الدول المتقدمة أو إلى مجموعة ما يعرف بالدول النامية من جهة أخرى. كما أنه ليس من العسير إدراك علاقات التأثير المتبادل بين ما يتم اختياره، أو تقريره، كإجابة لأحد هذه الأسئلة والاختيارات الممكنة للوصول إلى إجابة كل من السؤالين الآخرين.

فإذا ما اعتبرنا حالة اقتصاد السوق الحر القائم على مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر"، وعلى تحديد دور الدولة بما يعرف بالدولة الحارسة، فإن آليات السوق (متمثلة فى تغيرات العرض والطلب وتحركات الأسعار) هى التى تتكفل تماما بتحديد ما الذى يتم إنتاجه، وأساليب الإنتاج التى تطبق، والتوزيع الأولى للناتج بين من ساهموا فى إنتاجه بينما لا يكون هناك محل للتوزيع الثانوى (أى إعادة التوزيع) إلا من خلال أعمال التكافل الاجتماعى الطوعية ... وعلى الطرف النقيض من ذلك، ففى الاقتصاد المخطط مركزيا على نحو شامل آمر تقرر الدولة، ممثلة فى السلطة التخطيطية، ما الذى يتم إنتاجه، وأساليب الإنتاج التى يتم اختيارها، وكذلك توزيع الناتج بين مختلف فئات المجتمع سواء كانت تساهم فى عمليات الإنتاج أو غير قادرة على ذلك لسبب أو لآخر مما تعتمده السلطة التخطيطية من أسباب عدم القدرة على العمل.

وباعتبار أن طرفى النقيض هذين لا يعبران (حاليا على الأقل) سوى عن حالتين افتراضيتين بعيدتين تماما عن الواقع، فإن حالة الاقتصاد المختلط هى الأقرب إلى الواقع، وإن كان يظل التمييز قائما فى هذا الواقع بين اقتصاد السوق الحر والاقتصاد المخطط تبعا لما إذا كانت آليات السوق هى الموجه الرئيسى فى تحديد ما الذى ينتج والتكنولوجيا المستخدمة وكيفية توزيع الناتج بين مختلف الفئات الاقتصادية الاجتماعية، أو ما إذا كانت خطة قومية هى التى تلعب هذا الدور الرئيسى. ومن ثم فالواقع يشير إلى أن المقومات الرئيسية الثلاثة للبعد الاقتصادى فى الحياة المجتمعية (الإنتاج، والتكنولوجيا المستخدمة، والتوزيع) تتحدد بخليط من تفاعل قوى السوق (له الغلبة فى حالة اقتصاد السوق) ونوع أو آخر من التدخل الفاعل للدولة فى الحياة الاقتصادية (تكون له الغلبة فى حالة اقتصاد مخطط)، أخذا فى الاعتبار (على الأقل من جانب الحكومة سواء فى خططها أو برامجها أو حتى موازناتها العامة) علاقات التشابك والتأثير المتبادلة بين إجابات الأسئلة الثلاثة فضلا عن أن تقرير لمن يكون

الإنتاج يمر بالضرورة بتوزيع الناتج بين من ساهموا فى إنتاجه (التوزيع الأولى) وعمليات إعادة توزيع تستهدف مراعاة قدر أو آخر من العدالة الاجتماعية من جهة، والرعاية الاجتماعية لغير القادرين على العمل والكسب من جهة أخرى.

١-٢-٢ إدخال عنصر الزمن فى الاعتبار

لا يقتصر أمر توزيع الناتج على ما تقدم حالا من توزيع أفقى بين مختلف الفئات الاقتصادية الاجتماعية من السكان فى فترة زمنية واحدة، وإنما ينصرف هذا الأمر أيضا إلى التوزيع عبر الزمان، أى توزيع الناتج بين الاستخدامات الاستهلاكية التى تشبع الحاجات الجارية للناس، والاستخدامات الاستثمارية التى تستهدف إشباع حاجاتهم فى المستقبل أخذا فى الاعتبار الزيادة المتوقعة فى عدد السكان والتغيرات الديموجرافية التى ترتب تغيرات كمية ونوعية فى وسائل إشباع حاجاتهم ... وتشترك التوقعات والمبادرات الفردية الخاصة مع الخطط و/أو السياسات العامة للدولة فى تقرير هذا التوزيع عبر الزمن مع اختلاف الوزن النسبى لتأثير كل من هذين الطرفين فى الاقتصاد المختلط تبعا لما إذا كان اقتصاد السوق هو السمة الغالبة أو الاقتصاد المخطط هو السمة الغالبة.

وجدير بالذكر أن توزيع الناتج عبر الزمن، بين الاستخدامات الجارية والاستخدامات المستقبلية، أمر لا بد منه فى أى اقتصاد، متقدما كان أم ناميا، لتحقيق نمط إعادة الإنتاج على نطاق موسع كميا ونوعيا (من خلال الاستثمار الحقيقى فى بناء وتنويع الطاقات الإنتاجية) لمواجهة ما أشرنا إليه حالا عن الزيادات المتوقعة فى السكان والتغيرات الديموجرافية بما ترتبه من تغيرات كمية ونوعية فى الوسائل اللازمة لإشباع حاجاتهم الإنسانية ... وإذا كان هذا أمر ضرورى لكل اقتصادات الدول، فهو ألزم ما يكون للاقتصادات النامية، والاقتصاد المصرى ما زال من بينها، ليس فقط فى سعيها لعبور فجوة التخلف والانطلاق فى معراج التقدم، وإنما أيضا لاكتسابها القدرات الذاتية على معالجة ما يعترض مسارها تنميتها وتقدمها من مشكلات وأزمات. ومقتضى ذلك أنه يكون دور الدولة أساسيا فى قيادة عملية التنمية خاصة وأن هذه العملية أساسها نقض الواقع المتخلف، بكسر الحلقات المفرغة لهذا التخلف، وإعادة بنائه وهيكلته اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا على نحو يترجم مفاهيم الزمن التنموى وارتقاء التقدم التنموى والإبداع التنموى إلى خطط وسياسات وإجراءات تحقق الخروج من حالة التخلف إلى رحاب التقدم والنمو المتواصل مع القدرة الذاتية على علاج المشكلات والأزمات التى قد تعترض هذا المسار.

٢-٣ مقومات أساسية للتنمية

فى ضوء ما تقدم حالا يمكن أن نستنتج عددا من المقومات الأساسية للتنمية، حتى لو أراد البعض أن يقصرها على مجرد التنمية الاقتصادية، نلخصها فيما يلى:

٢-٣-١ دور الدولة والإرادة المجتمعية

كما أشرنا حالا يعد هذا الدور أساسيا لإمكان تنفيذ عملية التنمية بمعناها الذى تكرر بضع مرات فى سياق ما تقدم من هذه الورقة. أما عن المقصود بالدولة هنا فليس هو المتعارف عليه سياسيا (بأن الدولة هى أرض وشعب وسلطة) وإنما ما أصبح دارجا فى حديث معظم العامة والخاصة بأن الدولة هى السلطة بأجنحتها الثلاثة التقليدية (التنفيذية والتشريعية والقضائية) مضافا إليها ما يتردد كثيرا منذ بضعة عقود عن الإعلام كسلطة رابعة ... والمقصود بالإرادة المجتمعية هنا ليس مجرد الإرادة السياسية للسلطة وإنما أيضا نجاح هذه السلطة (بأجنحتها الأربعة شاملة الإعلامية) فى تعبئة إرادة شعبية فاعلة ومتواصلة لتحقيق التنمية وفقا لخطط وبرامج يتم إعدادها بمشاركة مجتمعية حقيقية على أوسع نطاق ممكن.

٢-٣-٢ الديموقراطية

لا سبيل لتحقيق هذه المشاركة المجتمعية الحقيقية فى إعداد وتنفيذ خطط وبرامج وسياسات التنمية سوى من خلال نظام ديموقراطى قائم على انتخابات حرة ونزيهة، على أساس برامج وسياسات واضحة للأحزاب والقوى السياسية، وتأتى بسلطة تشريعية تنعكس فيها الأوزان الشعبية النسبية لهذه الأحزاب والقوى السياسية، ومن تنعقد له الأغلبية المطلقة (٥٠% + صوت واحد) يتولى تشكيل الحكومة على النحو الذى يمكنه من الوفاء ببرامجه وسياساته التى انتخب على أساسها، مع التزام جاد من جانب جموع المواطنين (مؤيدين ومعارضين) بمتطلبات تنفيذ هذه البرامج والسياسات دون تعمد عرقلتها وإفشالها، وإن كان ذلك لا يصادر حق الأحزاب والقوى المعارضة فى استمرار الطرح والمناقشة والترويج إعلاميا لبدائل أفضل لهذه البرامج والسياسات، أو تعديلها لإمكان تحقيق الأهداف التى يتبناها المجتمع على نحو أسرع وأكثر فعالية، مع إمكانية استخدام وسائل الاحتجاج والضغط من خلال مظاهرات أو إضرابات محددة النطاق المكانى والزمنى وينظمها قانون يحافظ على أمن المجتمع وسلامة أفراده ومنشآته العامة والخاصة كما هو معلوم من خبرات الدول والمجتمعات ذات النظم الديموقراطية العريقة.

٢-٣-٣ تخصيص للموارد موجه بالتنمية مع العدالة

إذا كان تخصيص الموارد يتبع تحديد ما الذى يتم إنتاجه، فإن القرارات المتعلقة بهذين الأمرين فى دولة نامية لا بد وأن تكون موجهه لتحقيق التنمية الاقتصادية مع العدالة فى تحمل أعبائها وتوزيع ثمارها. ومضمون ذلك أن يكون تحديد ما يتم إنتاجه، وما يترتب على ذلك من تخصيص للموارد، بناء على دراسات مسحية للموارد المتاحة وطنيا وعلى مستوى أقاليم الدولة والتوقعات الخاصة بإمكانيات زيادة هذه الموارد أو نفادها، مع استخدام المناهج والأساليب العلمية فى هذه التوقعات من جهة، وفى تحليل خصائص هذه الموارد وإمكانيات تحسينها من جهة أخرى. هذا بالإضافة إلى ضرورة اهتمام أنشطة البحث والتطوير باكتشاف وتطوير واستغلال موارد جديدة ومتجددة للموارد الطبيعية القابلة للنضوب. كما يتعين توجيه اهتمام خاص للبحوث المتصلة بمتطلبات التنمية من الادخار والاستثمار وما يتعين على الدولة والمواطنين اتباعه فى هذا الشأن.

ولابد من نشر وإتاحة هذه الدراسات والبحوث ونتائجها لكافة المواطنين، مع اهتمام خاص بتبسيطها وعرض نتائجها للعامة من غير المتخصصين بحيث يصبح لدى المواطنين جميعا حدا أدنى من المعلومات والمعرفة، بما يمكنهم من التعبير عن اختياراتهم وتفضيلاتهم، للحاضر والمستقبل، على أسس واقعية وأقرب ما تكون إلى الرشد الاقتصادى فى الدراسات الميدانية التى لا بد من القيام بها لتقرير ما الذى يتعين إنتاجه من السلع والخدمات، ومن ثم تخصيص الموارد على نحو يؤدى إلى إنتاج ما يشبع حاجات المواطنين وفقا لأولوياتها لديهم فى الحاضر والمستقبل.

٢-٣-٤ انحياز الاختيار بين أساليب الانتاج للتنمية مع العدالة

إذا كانت الفقرة السابقة مباشرة تؤكد على أن يكون تقرير ما يتم إنتاجه من السلع والخدمات، وما يستتبعه ذلك من تخصيص للموارد، يتعين أن يكون وفقا للأولويات التى يراها المواطنون، كلهم أو على الأقل الغالبية العظمى منهم، لإشباع حاجاتهم، فإن المنطق الاقتصادى السليم يقضى بأن تؤدى التنمية إلى إكسابهم القدرة الشرائية التى تترجم هذه الأولويات والتفضيلات إلى طلب فعال على ما تقرر إنتاجه وتم تخصيص الموارد له، ويعتبر اختيار أساليب الإنتاج التى تنحاز لتشغيل أكبر عدد ممكن من قوة العمل الوطنية أحد أهم القرارات التى تحقق ذلك، فأساليب الإنتاج (أو التكنولوجيا) كثيفة العمل لاشك تؤدى إلى تشغيل أعداد من قوة العمل أكبر بكثير من أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال، ومن ثم فأثر الأولى فى توسيع القاعدة الاجتماعية

لاكتساب القوة الشرائية، وفى خلق وتنشيط الطلب الفعال، أكبر بكثير من أثر الثانية، وهنا يجب أن نسترعى الانتباه إلى الملاحظات التالية:

يخطىء من يسارع إلى الاستنتاج بأن فى ذلك ما يشجع على تكريس اللجوء إلى تكنولوجيات متخلفة للإنتاج، فالحقيقة أن ما يحدد تخلف أو تقدم تكنولوجيا الإنتاج ليس ما تتصف به من كثافة استخدام عنصر العمل أو عنصر رأس المال بقدر ما هو المحتوى المعرفى والعلمى لطريقة الإنسان فى صياغة وتوظيف علاقات الإنتاج الفنية والاجتماعية لإنتاج ما يشبع حاجاته المختلفة، علاوة على المحتوى المعرفى والعلمى المجسد فى عناصر الإنتاج.

لايجب أن يكون الانحياز لأساليب الإنتاج كثيفة العمل مطلقا، وإنما يعتمد على تصنيف دقيق للأنشطة الاقتصادية بحيث تطبق هذه الأساليب فى الأنشطة التى لا تتأثر قدرتها التنافسية سلبيا بتطبيق أساليب الإنتاج كثيفة العمل، بينما تطبق الأساليب كثيفة رأس المال فى الأنشطة التى يلزم فيها تطبيق هذه الأساليب للحفاظ على قدرتها التنافسية داخليا وخارجيا.

يتعين فى جميع الأحوال أن تحرص الدولة النامية على سرعة الدخول فى مضمار إنتاج التكنولوجيا المتقدمة والمساهمة فى التقدم التكنولوجى، وكلما كان هذا التزاما وطنيا، على كافة المستويات، كلما كان الأثر السلبى لاتباع أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال فى تشغيل العمالة محدودا ويمكن تجاوزه خلال فترات أقصر.

٢-٣-٥ عدالة توزيع الناتج حافز للتنمية وضامن لتواصلها

إن تقرير ما يتم إنتاجه، واختيار أساليب الإنتاج التى تتبع فى ذلك، وفقا لما تقدم من مقومات أساسية للتنمية يؤدى إلى أن يكون الناتج موجها بصفة أساسية لإشباع حاجات الغالبية العظمى من المواطنين، مع انحياز أساليب الإنتاج إلى توظيف القدر الأكبر من قوة العمل بين هؤلاء المواطنين مما يتيح لهم القوة الشرائية التى تترجم حاجاتهم إلى طلب فعال على ما يتم إنتاجه. ويحدث ذلك من خلال ما يعرف بالتوزيع الأولى للناتج، الذى ينصرف إلى توزيع هذا الناتج بين من ساهموا فى إنتاجه، ولكى يكون هذا التوزيع عادلا من الناحية الاقتصادية ومحفزا على مزيد من التنمية والإنتاج يجب أن تتكافأ عوائد عوامل الإنتاج مع مساهماتها الحقيقية فى الحصول على الناتج[٩]. ولكن العدالة الاقتصادية وحدها لا تكفى لتحقيق العدالة الاجتماعية إذ تستلزم هذه الأخيرة تصحيح التوزيع الأولى باستخدام السياسة المالية، فى جانبى الإيرادات والنفقات العامة، فى عمليات إعادة توزيع تقرب الفوارق بين الدخول الناتجة عن التوزيع الأولى من جهة، وتحقق حدا أدنى لائقا مجتمعيا من

الرعاية الاقتصادية الاجتماعية لغير القادرين على العمل لسبب أو لآخر. وتشارك واجبات دينية (الزكوات والعشور) وأعمال خيرية طوعية فى عمليات إعادة التوزيع هذه بصورة أو بأخرى ... وجدير بالذكر أنه كلما اقترب التوزيع النهائى (أولى وثانوى) للناتج من العدالة كلما كان ذلك مواتيا لإطلاق عملية التنمية وتواصلها، باعتبار أن ذلك يضمن إلى حد بعيد كفاية الطلب الفعال لاستيعاب منتجات مشروعات التنمية، ويستلزم ذلك حدا أدنى من ولاء المواطنين للمنتجات الوطنية حتى لو كانت جودتها أقل فى فترات البداية، أو أسعارها أعلى، بعض الشئ، وهو ولاء ينبع أساسا من شعور المواطنين بالعدالة الاجتماعية، التى تعنى تكافؤهم فى تحمل أعباء التنمية والمشاركة فى جنى ثمارها فى الحاضر والمستقبل.

٢-٣-٦ الاعتماد على الذات توجه استراتيجى لتحقيق التنمية

ما تقدم من مقومات أساسية للتنمية يكتسب فاعلية أكبر كلما كان فى إطار توجه استراتيجى للتنمية مفاده الاعتماد على الذات، وليس الانكفاء على الذات، وهو توجه يصعب أن يحدث المضى معه بنجاح إذا لم يكن نابعا من اختيار مجتمعى حاسم نظرا لما يقتضيه من إرادة وطنية تستجمع اتفاق الغالبية العظمى من القوى الفاعلة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وينصرف المقصود بالاعتماد على الذات هنا إلى أن تكون الخطط والبرامج والسياسات والقرارات والقدرات الذاتية الوطنية هى الأساس فى السعى لتحقيق التنمية بأبعادها المختلفة، بينما يظل دور العلاقات الخارجية، بأشكالها وبأطرافها المتعددة، مساعدا ومكملا وليس مسيطرا أو موجها. ومن ثم لا يعنى الاعتماد على الذات انعزالا أو تجنبا لمجالات التبادل التجارى مع العالم الخارجى أو التعاون الدولى بصوره المختلفة، فذلك أمر غير واقعى، بقدر ما يعنى شراكة دولية قائمة على تبادل المصالح وتوازنها بين جميع الأطراف مع مراعاة خاصة لظروف واحتياجات الدول النامية لفترات محددة يفترض بعدها ألا تركن إلى مثل هذه المراعاة الخاصة.

٢-٤ هل يعكس مسار التنمية فى مصر حتى الآن شيئا من هذه المقومات؟

تميل الإجابة الموضوعية لهذا التساؤل إلى النفى على اعتبار أن مسار التنمية فى مصر إما أنه افتقد تماما بعض المقومات أو أنه لم يشهد توظيفا موضوعيا ناجحا للبعض الآخر منها. فدور الدولة كان حاضرا وبقوة منذ التمصير وبرنامج السنوات الخمس للتصنيع فى النصف الثانى من خمسينات القرن العشرين، ومرورا بالتخطيط القومى الشامل فى مطلع الستينات، وحتى مع تراجع منهجية التخطيط منذ النصف الثانى للستينات وحتى مطلع الثمانينات من القرن العشرين ظل دور الدولة حاضرا

وبقوة ولكن فى إطار توجه مختلف عن توجه الستينات، ثم كانت العودة للتخطيط القومى مع مطلع الثمانينات وحتى وقتنا الحاضر فى إطار التمهيد للانتقال إلى اقتصاد السوق الذى بدأ فعليا مع ما عرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى أوائل التسعينات من القرن المنصرم ... كل ذلك عكس دورا نشطا للدولة، وإن اختلفت تفاصيله وتوجهاته وانحيازاته الاقتصادية والاجتماعية، فى مسار عملية التنمية فى مصر ... ولكن هذا الدور لم يقترن بممارسات ديموقراطية حقيقية تشرك الشعب فى صنع واتخاذ القرارات ووضع الخطط والسياسات، فضلا عن أن الدولة لم تبد إرادة حقيقية وعزما أكيدا على تحقيق التنمية الحقيقية حتى فى بعدها الاقتصادى ناهيك عن أبعادها المجتمعية الأخرى (سياسية كانت أم اجتماعية أم تعليمية أم صحية أم ثقافية أم تكنولوجية) وإن ظلت قنواتها الإعلامية وأجهزتها الإدارية صادحة بكل ذلك بلا مضمون علمى وعملى رصين ... وعلى الرغم من أن ذلك لم يمض بلا بعض الإنجازات التى تحققت فى هذا المجال أو ذاك إلا أنه لم يفلح فى إنجاز التنمية الحقيقية بالمعنى الذى اشرنا إليه فى مستهل هذه الورقة.

كذلك فإن تخصيص الموارد، ومن ثم القرارات المحددة لما يتم إنتاجه، لم يكن فى إطار استراتيجية تنموية قائمة على رؤية مستقبلية طويلة الأجل يقدر ما كان استجابة لمتطلبات الإدارة السنوية للشأن الاقتصادى على نحو يثبت أركان نظام الحكم القائم أكثر مما يسعى لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، كما تراجعت أهمية الاعتماد على الذات، حتى فى إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، لحساب الاعتماد على الخارج فى استيراد كثير من السلع الأساسية استهلاكية كانت أم إنتاجية، ومن ثم ظل مسترى الإنجاز الذى حققته جهود التنمية رهنا بتقلب العلاقات مع العالم الخارجى، وما انطوت عليه هذه العلاقات من ضغوط فى كثير من الأحيان.

ولم يكن المسار أفضل كثيرا فيما يتعلق بعدالة توزيع أعباء التنمية وعوائدها، فقد اعتُصر القطاع الزراعى فى مرحلة أولى، امتدت منذ أواخر الخمسينات وحتى أوائل السبعينات من القرن العشرين، لصالح تصنيع امتد على جبهة عريضة من الصناعات لم تفلح الخطط والسياسات التى اتبعت فى تعميق تخصص متميز لمصر فى أى منها، كما اعتصر نفس القطاع الزراعى لصالح الانفتاح التجارى والتوسع فى النمو العقارى والحضرى خلال الفترة التى تلت ذلك وحتى بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى أوائل التسعينات من نفس القرن. فكان أن أخذت مشكلات تحقيق الأمن الغذائى، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، تصبح مزمنة ومؤرقة لما لها من تأثير سلبى على الدخول الحقيقية للغالبية العظمى من المواطنين. وهى مشكلات تزايدت حدتها منذ التحول لاقتصاد السوق صراحة مع تطبيق برنامج

الإصلاح المشار إليه وحتى الآن. وضاعف من حدة ذلك ما تبنته الحكومة المصرية منذ عام ٢٠٠٤ من خطط وسياسات وبرامج أسلمت قيادة النمو لقطاعات خدمية وريعية دون اهتمام كاف بنمو قطاعات الإنتاج السلعى، فى ظل تبنى ما عرف "بتوافق واشنطن" الذى اعتبر أن الرواج المالى يمكن أن يكون محفزا كافيا، من خلال آليات السوق طبعا، للنمو بمعدلات مرتفعة، دون اهتمام بالنظر فيما إذا كان هذا النمو جيدا أم رديئا خاصة من منظور آثاره التضخمية، ومحتواه الاجتماعى من حيث التركز فى توزيع الثروة زيادة تفاوت فى الدخول، وانتشار الفقر والتجمعات العشوائية.

والجدير بالذكر أن هذه المسارات المتباينة لجهود "التنمية" فى مصر أفلحت فى خلق قاعدة قوية من المصالح والقيم والسلوكيات التى أصبحت الآن، وبعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، عائقا قويا أمام أى محاولات جادة لتحقيق تنمية حقيقة فى مصر، فإذا كانت الحلقات المفرغة، التى اشتهر الحديث عنها فى المراحل المبكرة لأدبيات التنمية (مثل حلقة الفقر المفرغة، والحلقة المفرغة للاستثمار والادخار) تمثل مأزقا للتنمية، فإن شبكة المصالح والقيم والسلوكيات التى أفرزها النظام السابق على ثورة الخامس والعشرين من يناير تمثل مأزقا أشد عمقا للتنمية فى مصر، خاصة وأنها تتضافر مع الكثير من القيم غير المواتية للتنمية والسلوكيات غير الرشيدة التى أفرزتها هذه الثورة، وإذا لم تنعقد إرادة وطنية حازمة على تقويم هذه السلوكيات ونبذ تلك القيم ربما لا يكون ممكنا الخروج من هذا المأزق، ناهيك عن إنجاز التنمية.

٢-٥ الخروج من المأزق والسير فى طريق التنمية

كما أشرنا فى هذه الورقة، مضى ما يقرب من ستة عقود من الزمن لم تكف خلالها الحكومات المصرية المتعاقبة، على اختلاف سياساتها وتوجهاتها ومناهجها الاقتصادية الاجتماعية، عن تبنى قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل وأخيرا التنمية البشرية بأبعادها المجتمعية الشاملة ... ومع ذلك لم تتحقق هذه التنمية بالمعنى الحقيقى حتى فى بعدها الاقتصادى الذى يمثل حدا أدنى للتنمية. ألا يعبر ذلك عن مأزق التنمية فى مصر على امتداد هذه الفترة الطويلة؟ خاصة وأن دولا كثيرة فى شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية نجحت فى الخروج من شرنقة ما سمى بالعالم الثالث تارة وبالدول النامية تارة أخرى، وكثرة من هذه الدول بدأت الاهتمام بالتنمية إما فى نفس التوقيت تقريبا مع مصر أو بعدها بعدة سنوات، كما أن أحوالها الاقتصادية والاجتماعية حينذاك كانت عند مستوى متقارب مع مصر إن لم تكن أسوأ ... وحتى بعد "ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١" تعمق مأزق التنمية

فى مصر لسبب إضافى لا يكمن فى هذه الثورة ذاتها بقدر ما يكمن فى تواصل الإحماء المتواصل - على امتداد ما يقرب من العامين والنصف – للصراع على السلطة بوقود من الأفكار والمفاهيم والممارسات والسلوكيات أقرب ما تكون إلى تغييب العقل وإهدار لأبجديات أساسية فى علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع ونشر الفوضى والتخريب، وأخطر من هذا وذاك التدهور الحاد فى منظومة القيم الأساسية التى تحفظ للثورة نقائها ونبلها وللمجتمع كيانه وتواصل وارتقاء وجوده، وللفرد توازنه النفسى والوجدانى وعلاقاته السوية بالآخرين بدءا من أسرته ووصولا إلى المجتمع الوطنى الكبير وغيره من المجتمعات الإقليمية والعالمية، ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما امتد التدهور إلى حد تبرير كثير ممن ينتمون إلى النخبة وكثير من نجوم الفضائيات ممن يطلق عليهم "النشطاء السياسيين" و "النشطاء الحقوقيين" للعصف بأمن واستقرار المجتمع والنيل من المؤسسات القاعدية لهذا الأمن والاستقرار فى بعديه الداخلى والخارجى، وكل ذلك بزعم باطل للدفاع عن الثورة والثوار "السلميين".

آخذين ذلك كله فى الاعتبار، يمكن أن نطرح تصورنا لكيفية الخروج من هذا المأزق متعدد الأبعاد، والسير فى طريق التنمية الجادة بكل أبعادها، على النحو التالى:

٢-٥-١ استعادة الأمن والاستقرار المجتمعى

ليس من أعمال الثورة الحقيقية التى تستهدف تحقيق مبادئ عظيمة مثل "العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية" تهديد أمن المجتمع والعصف بفرص تحقيق استقراره، وإذا كانت القوات المسلحة المصرية سيسجل لها التاريخ أنها آزرت الثورة وحمتها خلال الفترة الانتقالية التى امتدت حتى الثلاثين من يونيو ٢٠١٢ عندما تولى المسئولية أول رئيس مصرى منتخب انتخابا حرا من الشعب، فإن من أوجب واجبات السلطة القائمة منذ ذلك التاريخ أولا توفير كافة أشكال الدعم المادى والمعنوى للقوات المسلحة للتفرغ لمهامها الوطنية فى حماية الوطن من الأطماع والمؤامرات الخارجية إقليمية كانت أم دولية، وثانيا الحزم فى قطع الطريق على أية دعاوى أو محاولات للنيل من مكانة القوات المسلحة، لأحداث وقعت أثناء الفترة الانتقالية، أو لاستدعائها إلى ساحة الصراع السياسى مرة أخرى. وثالثا توفير كافة أشكال الدعم المادى والمعنوى لجهاز الشرطة لأداء منضبط بتشريعات وقواعد قانونية واضحة لوظائفه الإدارية والأمنية التى لا غنى عنها لاستقرار الجبهة الداخلية وإحساس المواطنين بالأمن والأمان على النحو الذى يمكنهم من ممارسة حقوقهم السياسية والاجتماعية بحرية مسئولة وواعية، وأداء واجباتهم فى العمل والإنتاج والمشاركة فى التنمية الشاملة لكافة جوانب الحياة المجتمعية.

٢-٥-٢ إرادة مجتمعية ودور فاعل للدولة لتحقيق التنمية

ونقصد بالإرادة المجتمعية هنا الإرادة العامة للمجتمع شاملا سلطات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية والإعلامية علاوة على باقى القوى الشعبية الفاعلة فى كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية، إذ يجب أن تنعقد إرادة كل هذه الأطراف على تحقيق هدف التنمية الشاملة دون أن يعنى ذلك مصادرة حق الاختلاف والحوار الديموقراطى المتحضر حول الرؤى والمناهج والخطط والبرامج والسياسات التى تطرح لتحقيق هذا الهدف.

٢-٥-٣ الديموقراطية

حتى وإن كانت التنمية الشاملة هدفا يمكن أن يجمع عليه المصريون إلا أنه لا يتصور بداهة أن تتوافق تماما رؤى كافة فئات المجتمع المصرى، سواء انتظمت هذه الفئات فى أحزاب أو تكتلات سياسية أو ما يعرف بمنظمات المجتمع المدنى أو تلك التى لا تنتمى إلى أى من هذه التنظيمات المجتمعية، ومن ثم فالخلاف قائم وموجود حول الرؤى والمناهج والخطط والسياسات والمشروعات التى يمكن أن تحقق هذا الهدف. وتوفر الديموقراطية آلية الانتخابات للتعامل مع هذا الاختلاف على نحو يمكن من إفراز أغلبية ذات برنامج قائم على رؤية محددة لتحقيق هدف التنمية الشاملة وقابلة للترجمة إلى خطط وسياسات ومشروعات تنفذ على أرض الواقع. وما أن تقرر الانتخابات هذه الأغلبية (لحزب أو ائتلاف أحزاب أو كتلة سياسية أو أى شكل ينتظم قوى سياسية تخوض الانتخابات) حتى يصبح من واجبها تحمل مسئوليات الحكم وتشكيل الحكومة القادرة على تنفيذ البرنامج الذى خاضت الانتخابات على أساسه، ويصبح من أهم واجبات كافة القوى المجتمعية (بما فى ذلك من أسفرت الانتخابات عن وضعهم فى صفوف المعارضة) الالتزام بتنفيذ الخطط والسياسات والمشروعات والقواعد التنفيذية التى تطرحها الحكومة وتوافق عليها الأغلبية فى المجالس النيابية المنتخبة ... فتلك هى أبجديات الديموقراطية التى يجب أن نتقبلها جميعا كمصريين إذا كنا جادين فعلا فى التحول إلى نظام ديموقراطى متحضر ... وربما يكون من الأصلح الآن لبلد كمصر أن يعتبر استيفاء هذه الأبجديات صالحا كبداية لهذا التحول، خاصة وأن هذا البلد لم يعرف، عبر تاريخه الممتد منذ عصر محمد على وحتى قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، ديموقراطية حقيقية مكتملة على نحو ما استقر عليه مفهومها وآلياتها فى العلوم السياسية والمستمد من تجارب الدول الغربية السابقة فى هذا المضمار. ولكننا نسارع إلى التأكيد على عدم كفاية هذه الأبجديات لترسيخ الديموقراطية واكتمالها، إذ يتعين

ترسيخ إرادة مجتمعية عامة على استكمال التحول الديموقراطى بتنمية وتعميق هذه البداية من خلال:

أولا: نشر وتعميق مفاهيم وآليات وسلوكيات وآداب الديموقراطية لتصبح جزءا لا يتجزأ من مقومات الشخصية المصرية وثقافتها العامة.

ثانيا: أن يستقر فى وعى وسلوكيات الجميع أن الطريق إلى التنمية الشاملة ليس واحدا فهناك طرق ومناهج متعددة لتحقيق هذه التنمية، ولكن لا مجال لنجاح أى من هذه الطرق والمناهج دون إرادة مجتمعية عامة وليس مجرد إرادة السلطة الحاكمة، ومن ثم يستلزم ذلك أنه ما أن تفرز آليات الديموقراطية أغلبية تنبثق منها سلطة تحكم وتسعى لتطبيق البرنامج الذى انتخبت على أساسه حتى يتعين على الجميع، بما فى ذلك المعارضة كما أشرنا، الالتزام بتنفيذ خطط وبرامج وسياسات هذه السلطة مع حرص جميع القوى السياسية، بما فى ذلك المعارضة، على متابعة وتقييم أداء هذه السلطة من خلال تحليل نقدى هادف وبناء، فى بحوث ودراسات ومؤتمرات والمجالس النيابية وكافة وسائل الإعلام، ويكون من ألزم واجبات السلطة الحاكمة أن تتجاوب مع هذا التحليل إما بالأخذ بما فيه من مناهج ومقترحات وسياسات بديلة أو بتوضيح مثالب أو موانع ذلك بطريقة علمية ومنطقية مقنعة للرأى العام، أو بتوليفة من الأمرين معا على النحو الذى يمليه الصالح العام.

ثالثا: إذا أبدت السلطة عنادا أو تجاهلا لمقترحات المعارضة، أو فشلت المفاوضات الجماعية الخاصة بأى من المطالب الفئوية، واستدعى الأمر توظيف آليات الاحتجاج (إضرابات و/أو اعتصامات) من جانب هذه المعارضة أو الفئات ذات المطالب فليكن ذلك بطريقة ينظمها القانون على نحو يحمى المتظاهرين أو المعتصمين ويتيح اتصال المجالس النيابية ووسائل الإعلام بهم لعرض قضاياهم ورؤاهم شريطة ألا تخرج المظاهرات أو الاعتصامات عن الأساليب السلمية ولا تلجأ إلى عنف لفظى أو مادى يطول الأشخاص، مسئولين كانوا أم مخالفين فى الاتجاهات والرؤى السياسية والاجتماعية، والممتلكات الخاصة والعامة أو يعطل مصالح الناس، فذلك كله يشوه حقوق التظاهر أو الاعتصام ويجعلها أساليب للفوضى والتخريب.كذلك يجب أن تكون المظاهرات والاعتصامات السلمية محددة الزمان بما لا يتجاوز بضع ساعات، ومحددة المكان بما لا يعوق حركة المرور وحرية انتقال المواطنين، ودوران دواليب الإنتاج فى كافة مجالاته السلعية والخدمية.

رابعا: من أهم متطلبات الديموقراطية، وأيضا من أهم نتائجها، حرية الاختيار بين البرامج والسياسات التى يعلن عنها المرشحون للانتخابات البرلمانية والرئاسية، ويعتبر المكون التنموى، بأبعاده الشاملة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ومعرفيا وثقافيا

وبيئيا، هو لب هذه البرامج والسياسيات، ومن ثم فمن أهم متطلبات غرس ثقافة الديموقراطية وبنائها طرح ومناقشة هذه البرامج والسياسات على أوسع نطاق فى المؤتمرات الحزبية والشعبية وكافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، على أن تستمسك كل هذه المحافل بالمصداقية وآداب الاختلاف والحوار، وتلتزم وسائل الإعلام كافة، الخاصة منها والعامة بعرض الرأى والرأى الآخر دون انحياز لأيهما ... ومن المهم هنا التأكيد على أنه مما يجافى الديموقراطية ويفتح الباب واسعا لتشويه وعى واختيارات الجماهير ما يتردد الآن من أن القنوات الخاصة، وبالذات الحزبية أو المملوكة لبعض التيارات السياسية، فى حل من هذا الالتزام وأن من حقها الترويج لبرامج وسياسات الحزب أو التيار السياسى الذى تناصره دون باقى الأحزاب أو التيارات الأخرى ... فمعنى ذلك أن تتحكم رؤوس الأموال الخاصة لمالكى هذه القنوات فى تشكيل وعى واختيارات الجماهير لخدمة مصالحها الخاصة بغض النظر عن توافقها أو تعارضها مع مصالح المجتمع واعتبارات كون الديموقراطية أنسب الآليات لتحقيق وحماية مصالح المجتمع وتنميته على نحو شامل لكل جوانب الحياة المجتمعية.

٢-٥-٤ التزام تام بتنفيذ باقى مقومات التنمية

فكما سبق وأوضحنا، يتمثل باقى المقومات لتنمية شاملة ومستدامة فى:
تخصيص للموارد موجه بالتنمية مع العدالة.
انحياز الاختيار بين أساليب الإنتاج للتنمية مع العدالة.
انحياز الاختيار بين أساليب الإنتاج للتنمية مع العدالة.
عدالة توزيع الناتج حافز للتنمية وضامن لتواصلها.
الاعتماد على الذات توجه استراتيجى لتحقيق التنمية.
وإذا كنا قد أوضحنا فيما تقدم (البند ٣٠٢ وتفريعاته) ما يتعلق بهذه المقومات، فمن المهم الآن أن نسترعى الانتباه إلى ملاحظتين أساسيتين وهما:
أولا: أن هذه المقومات يتعين أن تكون قاسما مشتركا فى كافة خطط وبرامج وسياسات الأحزاب والتيارت والقوى السياسية إذا كانت جادة بالفعل فى تبنى قضية التنمية الشاملة فى مصر بمراعاة المبادئ الأساسية لثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ (عيش – حرية – كرامة – عدالة اجتماعية)، حيث نرى أن هذه المقومات أقرب ما تكون إلى "دستور التنمية" الذى يجب أن يلتزم به الجميع، أما عن كيفية تحقيق هذه المقومات، فيظل ذلك مجالا لاختلاف الخطط والبرامج والسياسات بين الأحزاب والاتجاهات السياسية والاجتماعية فى مصر، وعلى أن يدار هذا الاختلاف وفقا لقواعد الديموقراطية الحقيقية على نحو ما أشرنا أعلاه.

ثانيا: أن وضع مصر كدولة محورية واجهت وتواجه وستظل تواجه عواصف وأنواء السياسات الكوكبية واستراتيجيات وخطط القوى الفاعلة فيها عالميا وإقليميا[١٠] (فأهلها فى رباط إلى يوم الدين – كما ورد فى حديث شريف)، عليها أن تتبنى استراتيجية الاعتماد على الذات كتوجه أساسى لتحقيق التنمية الشاملة، فهذا المقوم الرئيسى ربما يكون هو السبيل الوحيد، فى حالة مصر على الأقل، لإمكانية تحقيق باقى مقومات التنمية التى تحدثنا عنها فيما تقدم. وإذا كنا قد أشرنا فيما تقدم إلى أن الاعتماد على الذات لا يعنى انعزالا أو تجنبا لمجالات التبادل التجارى مع العالم الخارجي أو التعاون الدولى بصوره المختلفة حيث إن ذلك أمر غير واقعى، فإننا نضيف هنا أن قوام هذه الاستراتيجية هو العمل الجاد على أن تكون جهود الاستثمار والإنتاج الوطنية هي الأساس فى توفير المجموعات السلعية والخدمية ذات الصفة الاستراتيجية لإشباع حاجات المواطنين (مثلا للغذاء والكساء والمأوى والطاقة والمياه والتعليم والعلاج) وتأمين الوطن والحفاظ على حدوده وسلامة أراضيه (السلاح)، فضلا عن إعطاء عناية مركزة لانتخاب مجال تخصص مصرى فى بعض المنتجات السلعية والخدمية التى لها وضع استراتيجى فى هيكل الطلب العالمى بحيث يمكن الاعتماد على تصديرها لتأمين استيراد ما تحتاجه مصر من سلع وخدمات أساسية لنمط الاستهلاك الشعبى المصرى وللمشروعات الإنتاجية الدافعة للتنمية وللإسراع بمعدلاتها.

٢-٥-٥ نشر قيم التنمية والعمل على الالتزام بها

إذا كانت التنمية عملية إرادية مجتمعية، وليست إرادية سياسية أو نخبوية فقط، فلا يقدر لهذه العملية النجاح إلا بجهود مكثفة لنشر وتعميق القيم المساندة لها والمحفزة عليها، من قبيل قيم العمل والإنتاج لإعمار الأرض (الذى نعتقد أنه الشق الثانى لعبادة الله سبحانه وتعالى) والأمانة والصدق فى المعاملات، والبعد عن الاحتكار والجشع فى استغلال حاجات الناس، والاستعداد الدائم للتوافق والائتلاف حول كل ما يحقق مصالح المجتمع والمواطنين، والحفاظ على الأموال العامة والخاصة وإدراك أن الإنسان مستخلف فيها لاستقرار الحياة على الأرض وتقدمها.

الهوامش

[1] مأخوذة بتصرف من مقدمة ورقة كتبناها حول "بدائل تمويل التنمية فى مصر" كورقة خلفية للقاء الخبراء الذى عقد بمعهد التخطيط القومى يوم الأربعاء الموافق ٢٠ مارس ٢٠١٣.

[2] وهى حالة نجاهد النفس لنمسك القلم عن وصفها بما تستحقه من عبث واستهتار وسفسطة وتغييب وتزييف الوعى والعقل ليحيد عن كل ما من شأنه ترجمة هذه الثورة، التى بدأت عظيمة وإن كانت مظاهر تواصلها واستمرارها حتى الآن – وقد مضى على انطلاقها ما قارب العامين والنصف - لا تنبئ سوى بأن تكون العواقب مدمرة ومأساوية ما لم تثوب كل الأطراف الفاعلة على الساحات السياسية والإعلامية والجماهيرية إلى رشدها وتسارع إلى تجذير عوامل الاستقرار وإطلاق جهود البناء والتنمية على امتداد رقعة الوطن.

[3] ليس بالضرورة على المستوى الجمعى وإنما بالضرورة على مستوى الأفراد والفئات المؤثرة خططها وسياساتها وقراراتها على مختلف جوانب الحياة المجتمعية.

[4] نسترعى الانتباه هنا إلى أن من أهم متطلبا ت تأمين تواصل التنمية واكتساب القدرة الذاتية على تقديم الحلول الناجعة لما يعترض مسيرتها من عقبات ومشكلات وأزمات ألا تستمرئ الدول النامية تواصل الاعتماد على منتجات الدول المتقدمة من العلم والتكنولوجيا دون أن تسعى لأن تكون لها إسهامات أصيلة فى هذين المجالين ... ولا يسارع البعض هنا إلى ترديد المقولة الدارجة: ولماذا نعيد اختراع العجلة وهى متاحة؟ فالمقصود بما نطرحه هنا ما وراء العجلة وما بعدها وليس العجلة فى حد ذاتها.

[5] يعود السبق فى صياغة هذه الأسئلة البسيطة فى معناها والعميقة فى مبناها ومغزاها، إلى "بول صامويلسون" أول أمريكى يحوز جائزة نوبل فى الاقتصاد، وذلك فى مؤلفه الذى صدرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٤٨. انظر: Samuelson; "Economics" McGraw Hill Inc; Eleventh Edition ١٩٨٠. p. iv & p. ١٦

[6] طلعت حرب – ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

[7] شمل ذلك إنشاء أول مطبعة مصرية عام ١٩٢٢، وشراء وتشغيل أول حافلات لنقل الركاب وشاحنات كبيرة لنقل البضائع من الموانئ، كما أنشأ البنك شركة مصر للنقل النهرى، وشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وأقام مصنعا لحليج القطن فى بنى سويف، وأنشا البنك شونا لجمع القطن فى كل محافظات مصر، وأنشأ طلعت حرب شركات مصر للملاحة البحرية، ومصر لأعمال الأسمنت المسلح، ومصر للصباغة، ومصر للمناجم والمحاجر، ومصر لتجارة وتصنيع الزيوت، ومصر للمستحضرات الطبية، ومصر للألبان والتغذية، ومصر للكيماويات، ومصر للفنادق، ومصر للتأمين، وشركة بيع المصنوعات المصرية. كما قام بتأسيس شركة مصر للتمثيل والسينما (استديو مصر) ، وساهم فى إنشاء عدد من الشركات الأخرى مثل شركة مصر لصناعة الورق، والشركة المصرية العقارية، وشركة مصر لمصايد الأسماك، وشركة مصر لغزل الحرير، وشركة مصر للكتان، وشركة مصر للطيران، وشركة مصر للسياحة، وشركة المصريون للجلود والدباغة، وشركة مصر لصناعة وتكرير البترول. (انظر المرجع السابق مباشرة).

[8] وقد سميت كذلك بصفة رسمية وإن كانت الثانية بصفة فعلية إذا ما أخذنا فى الاعتبار الخطة الخمسية الأولى التى أشرنا إليها فى المتن.

[9] تحتاج معرفة المساهمات الحقيقية لعوامل الإنتاج فى الحصول على الناتج إلى دراسات قياسية متعمقة، لفروع الأنشطة الاقتصادية لمختلفة، لتقدير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج فى كل من هذه الأنشطة، ثم لتقديرات تفكك هذه الإنتاجية الكلية إلى مكوناتها الجزئية التى تتمثل فى إنتاجية كل من هذه العوامل.

[10] وربما أيضا محليا كامتداد لقوى عالمية وإقليمية.